

جريمة التلاعب في سوق الاوراق المالية (دراسة مقارنة) بين القانون العراقي و القانون الاماراتي

علي حسن ابراهيم جامعة قم قسم القانون الجنائي

المشرف/ الاستاذ الدكتور محسن قدير

المستخلص

ان نشأت الاسواق المالية، كانت للقيام بمهمة اصدار الاوراق المالية، و من هذه الاوراق، الاسهم و السندات، و ذلك غايته التوسع في اقامة المشاريع الاقتصادية، و بالتالي ان يكون امام المواطنين، الطريق مفتوحا لاجل مشاركتهم في هذه المشاريع، و يقوم المواطنين بتوظيف مالههم من اموال في هذه المشاريع، الامر الذي يحقق النفع لهم، و يؤدي للازدهار الاقتصادي. كما ان مفهوم الاسواق المالية، ليس الهدف منه فقط ان يتم اصدار تلك الاوراق المالية، بل انه يعني ان يتم ايضا للقيام بتداول لهذه الاوراق، من خلال سوق الاوراق المالية، فيتم بيعها او شرائها، و لهذا فان اسواق الاوراق المالية، تقوم بتطوير الاقتصاد الوطني، و بالتالي يمكن القول ان القطاع المالي، يخدم القطاع الاقتصادي في البلد. تهدف هذه الرسالة، لتسليط الضوء على ماهية جريمة التلاعب في الأسواق المالية، حيث انه يحق للأشخاص التداول في الأسواق المالية، لكن يعتبر مفهوم التلاعب أمرا مجرم وفق القانون، لما يؤدي من مضار بعدالة سوق الأوراق المالية، و يؤثر على نزاهته، فالتلاعب في سوق الأوراق المالية، يؤدي لحدوث كوارث في السوق المالية، و من تلك الكوارث، انه يؤدي جعل الأسعار لاسهم غير حقيقية، فتبتعد الأسعار عن قيمتها الحقيقية، كما يؤدي لحدوث تقلبات كبيرة و غير حقيقية، و لا تكون مبررة في الأسعار، مما يؤدي لوقوع الغبن في التداول، و هذا الامر يفقد ثقة المضاربين في السوق، و ينصرفون عن هذا السوق، مما يؤدي لإضعاف سوق الأوراق المالية، و قلة السيولة، و قد يؤدي في نهاية المطاف الى انهياره.

الكلمات المفتاحية: جريمة التلاعب، سوق الاوراق المالية، القانون العراقي، القانون الاماراتي.

Abstract

The financial markets were established to carry out the task of issuing securities, including stocks and bonds, with the aim of expanding the establishment of economic projects, and thus for citizens to have an open path to participate in these projects, and citizens invest their money in these projects, which benefits them and leads to economic prosperity. The concept of financial markets is not only intended to issue these securities, but it also means that these securities are traded through the stock market, so they are bought or sold, and for this reason, the stock markets develop the national economy, and thus it can be said that the financial sector serves the economic sector in the country. This message aims to shed light on the nature of the crime of manipulation in financial markets, as people have the right to trade in financial markets, but the concept of manipulation is considered a criminal matter according to the law, as it harms the fairness of the stock market and affects its integrity. Manipulating the stock market leads to disasters in the financial market, and among those disasters is that it leads to making stock prices unrealistic, so prices move away from their real value, and it also leads to large and unreal fluctuations, and they are not justified in prices, which leads to fraud in trading, and this matter loses the confidence of speculators in the market, and they turn away from this market, which leads to weakening the stock market, and lack of liquidity, and may ultimately lead to its collapse.

Keywords: Crime of manipulation, stock market, Iraqi law, UAE law.

أولاً: بيان المسألة

حيث اننا جميعا، راينا ماتسببت به الخسائر في الاسواق المالية، من كوارث للمستثمرين، و كان السبب الحقيقي و الاكبر في الخسائر، هو قيام البعض بالتلاعب بهذا السوق، مما ادى لخسائر فادحة في اموال المواطنين، و هذه الخسائر المالية، ايضا لها تبعات على الاقتصاد الوطني، لانها تؤدي لانعدام الثقة

من قبل المستثمرين بهذا السوق، و ايضا افلاس للشركات المدرجة على هذا السوق، و هذا يؤدي لخسائر فادحة على الاقتصاد الوطني. لذلك فإننا في رسالتنا، سنقوم بتسليط الضوء على هذه الجريمة بشكل موسع. و نجد ان المشكلة الرئيسية تكمن في :

١- ضعف القوانين الجزائية العقابية بحق من يتلاعب بأسعار الأوراق المالية، و السبب يتعلق بطبيعة السوق و ما يميز تلك الجرائم، حيث انه من الصعب ان نحدد الأفعال التي تكون مشروعة، و التي تكون غير مشروعة.

٢- التداول في سوق الأوراق المالية، نشاط يعتبر دقيق، و يتميز بالتعقيد، لذلك فهو يحتاج للخبرة الكبيرة، و هذا الامر يتقل كاهل القاضي للوصول للحقيقة، و بالتالي لتكوين قناعته الشخصية لإصدار حكمه، لان المتداول قد يستطيع الهروب من العقوبة، بسبب الطبيعة الخاصة بالتداول، و احتراف أولئك الأشخاص.

٣ - المجرم الذي يقترف الجرم في الأسواق المالية، ليس مجرم عادي، فهو يختلف عن المجرم التقليدي، لأنه محترف و يملك خبرة فنية بالتداول، و بسوق الأوراق المالية، الامر الذي يجعله يمارس اعماله الغير مشروعة، بدقة و احتراف، و بدون ان يترك خلفه أدلة لتجريمه، مما يجعله يهرب من العقوبة.

ثانياً: أسئلة البحث

السؤال الرئيسي: ماهي جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية في كل من القانونين العراقي و القانون الاماراتي؟
الأسئلة الفرعية:

١. ماهي الأسواق المالية و إجراءات التعامل في الأسواق المالية ؟

٢. ماهي جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية، و ماهي اركان هذه الجريمة ؟

٣. ما هي الإجراءات التي اتبعها المشرع العراقي و الاماراتي من اجل حماية للأسواق المالية ؟

ثالثاً: فرضيات البحث

ان الاستناد لهذه الدراسة التي يتم طرحها و البحث فيها، في القانون العراقي و القانون الاماراتي العام يعتبر المقصود منها تسليط الضوء على هذه الجريمة، و ماتشكله من آثار سلبية على الاسواق المالية، و بالتالي تؤدي لعدم الثقة بالسوق المالي من قبل المستثمر. فكان لا بد لنا من طرح هذه الجريمة، و مناقشتها، و ذلك باعتبارها من الجرائم الخطرة على اسواق الاوراق المالية في العالم ككل، و على العراق و الامارات بشكل خاص، و سنتحدث عن العقوبة لهذه الجريمة، الامر الذي يؤدي لردع المستثمرين من التفكير بالتلاعب باسعار الاوراق المالية، خشية لما سيكون بانتظارهم من عقوبة جزائية، و بالتالي فان الحد من تلك الجريمة، سيؤدي الى استقرار الاسواق المالية، و زيادة الثقة من قبل المستثمرين في تلك الاسواق المالية، الامر الذي ينعكس ايجابيا على انتعاش هذا السوق، و يستتبعه انتعاش الاقتصاد الوطني و ازدهاره.

رابعاً: أهمية البحث

يعتبر موضوع بحثنا "جريمة التلاعب في سوق الاوراق المالية"، من المواضيع المهمة في وقتنا الحالي. حيث تتبع اهميته، بسبب مايتضمنه من مجالات للكشف، و التعرف على الجرائم التي تهدد الاقتصاد الوطني للدولة، و التي ترتكب بوسائل حديثة و تقنية بارعة، من قبل أشخاص يملكون خبرات فنية واسعة المجال. و تعتبر هذه الجريمة ذات خطورة على الاقتصاد الوطني، و ايضا المجتمع، لما لسوق الاوراق المالية من مساهمة في الاقتصاد الحديث، فلذلك اي تلاعب بهذه السوق، يهدد نمو الاقتصاد و استقرار الاقتصاد، و قد يؤدي لدمار كارثي للاقتصاد، و جميعنا نعلم ماحدث من انهيارات للأسواق المالية العالمية، و ماتسبب ذلك من كوارث اقتصادية و اجتماعية في تلك الدول.

خامساً: اهداف البحث

نهدف من خلال بحثنا الى مايلي :

١. التعرف على الاسواق المالية و انواع الاسواق المالية.

٢. التعرف على الادوات المالية في الاسواق المالية.

٣. التعرف على الاجراءات التي تتم في الاسواق المالية، كالتداول و المضاربة و الوساطة.

المبحث الأول: مفهوم الأسواق المالية وأنواعها وأدواتها

تعدّ الأسواق المالية من أهم الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي الحديث، حيث تُشكّل بيئة يتم فيها تبادل الأدوات المالية بين المستثمرين والشركات والحكومات. تلعب الأسواق المالية دورًا جوهريًا في تمويل المشاريع، تخصيص الموارد، وتحقيق التوازن الاقتصادي. يُمكن تعريف السوق المالي بأنه البيئة التي يتم فيها تداول الأصول المالية مثل الأسهم، السندات، وأدوات الاستثمار الأخرى. ومن خلال توفير إطار منظم وشفاف لعمليات البيع والشراء، تسهم الأسواق المالية في إدارة المخاطر، زيادة رأس المال، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. تتعدد أنواع الأسواق المالية وفقًا لمعايير مختلفة، ومن أهم هذه الأنواع: الأسواق الأولية، التي يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة مثل الاكتتابات العامة للشركات، والأسواق الثانوية، التي يتم فيها تداول الأوراق المالية بعد إصدارها بين المستثمرين. إضافةً إلى ذلك، تُصنّف الأسواق حسب نوع الأدوات المتداولة فيها، مثل أسواق الأسهم التي تركز على تداول حصص الملكية في الشركات، وأسواق السندات التي تُعنى بتداول أدوات الدين طويلة الأجل.^٢

المطلب الأول: تعريف الأسواق المالية وأنواعها

تُعرف الأسواق المالية بأنها المكان الذي يتم فيه تبادل الأدوات المالية بين الأفراد والمؤسسات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. يشمل ذلك عمليات البيع والشراء للأوراق المالية مثل الأسهم والسندات، والمنتجات المالية الأخرى التي تُستخدم كوسيلة لتمويل الاستثمارات أو التحوط من المخاطر. تعتبر الأسواق المالية جزءًا أساسيًا من النظام الاقتصادي لأي دولة، حيث تسهم في توجيه الموارد المالية نحو الاستخدامات الأكثر كفاءة. تنقسم الأسواق المالية إلى عدة أنواع وفقًا لمعايير متعددة، ومن أبرز هذه التقسيمات:

١. من حيث طبيعة التعاملات:- الأسواق الأولية (Primary Markets): يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة من قبل الشركات أو الحكومات، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال الاكتتاب العام. تُستخدم الأموال المُجمعة من هذه العمليات في تمويل مشاريع جديدة أو توسعة الأنشطة القائمة. الأسواق الأولية هي أحد الأنواع الأساسية للأسواق المالية، وتختص بعملية إصدار الأوراق المالية لأول مرة من قبل الشركات أو الحكومات. تمثل هذه الأسواق المرحلة الأولى من دورة حياة الورقة المالية، حيث يتم عرضها للمستثمرين لتمويل مشاريع جديدة أو التوسع في الأنشطة القائمة. تعدّ هذه الأسواق الركيزة الأولى للحصول على رأس المال اللازم لتمويل الأعمال، سواء كانت شركات خاصة تسعى للتوسع أو حكومات تحتاج إلى تمويل مشاريع عامة. عملية الإصدار في السوق الأولية تنطوي على سلسلة من الإجراءات المنظمةة التي تهدف إلى ضمان نزاهة التعاملات وحماية المستثمرين. يبدأ ذلك بقيام الجهة المصدرة - سواء كانت شركة أو حكومة - بتحديد احتياجاتها التمويلية، وتعيين مستشارين ماليين وقانونيين لإعداد الوثائق اللازمة. من بين هذه الوثائق نشرة الاكتتاب، التي تتضمن تفاصيل دقيقة حول الورقة المالية المصدرة، طبيعة النشاط الاقتصادي للجهة المصدرة، المخاطر المحتملة، وأهداف التمويل. بعد إعداد الوثائق، يتم تقديم الأوراق المالية للمستثمرين المحتملين من خلال عملية تُعرف بالاكتتاب. هذا الاكتتاب قد يكون عامًا، حيث تُعرض الأوراق المالية للجمهور من خلال البورصات أو الجهات المالية الوسيطة، أو خاصًا، حيث تُعرض الأوراق المالية على مجموعة محددة من المستثمرين مثل المؤسسات المالية الكبيرة أو المستثمرين المحترفين. في الحالة العامة، تكون الجهات المنظمة للأسواق المالية هي المسؤولة عن مراقبة وضمان شفافية عمليات الاكتتاب. تُعدّ الأسواق الأولية وسيلة فعّالة لتمويل الشركات الناشئة أو المشاريع الكبرى التي تتطلب مبالغ ضخمة من رأس المال. من خلال هذه الأسواق، يمكن للشركات طرح أسهمها للاكتتاب العام وتحويل جزء من ملكيتها إلى مستثمرين خارجيين. هذا يتيح للشركات جذب رأس المال اللازم للنمو دون الحاجة إلى الاقتراض أو تكبد ديون ثقيلة. بالنسبة للحكومات، تُستخدم الأسواق الأولية لإصدار سندات سيادية لتمويل مشروعات البنية التحتية، التعليم، الصحة، وغيرها من الخدمات العامة. تتمتع السندات الحكومية عادة بدرجة عالية من الأمان، مما يجعلها خيارًا شائعًا لدى المستثمرين الذين يبحثون عن عوائد ثابتة ومخاطر منخفضة. على الرغم من الفوائد الكبيرة للأسواق الأولية، إلا أن هناك تحديات يجب مواجهتها. أولاً، قد يكون هناك عدم توازن في المعلومات بين الجهة المصدرة والمستثمرين، مما يؤدي إلى مخاطر محتملة على المستثمرين غير المحترفين. ثانيًا، يمكن أن يؤدي سوء إدارة الأموال المجمعة من الاكتتابات إلى خسائر فادحة للمستثمرين. ولهذا السبب، يتم فرض ضوابط صارمة على عمليات الإصدار، بما في ذلك متطلبات الإفصاح والمراجعة الدورية من قبل الجهات الرقابية.

المطلب الثاني: الأدوات المالية في الأسواق المالية

تُعدّ الأدوات المالية الوسائل التي يتم استخدامها لتسهيل عمليات التداول وتحقيق الأهداف المالية للمستثمرين والمؤسسات. تختلف الأدوات المالية من حيث طبيعتها وأجلها وأغراضها، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

الأدوات المالية الأساسية:- الأسهم (Stocks): تمثل حصص الملكية في الشركات، وتمنح أصحابها حقوقًا مثل المشاركة في توزيع الأرباح وحق التصويت في الجمعيات العمومية. - السندات (Bonds): تمثل قروضًا تقدمها الجهات المصدرة (الحكومات أو الشركات) للمستثمرين مقابل فائدة دورية وسداد القيمة الأصلية في موعد محدد. الأدوات المالية الأساسية هي أدوات يتم تداولها في الأسواق المالية وتستخدم من قبل المستثمرين والمؤسسات المالية لتوجيه رأس المال بين أطراف مختلفة. من بين هذه الأدوات المالية المهمة هي الأسهم والسندات، وهما يعكسان جوانب مختلفة من الملكية والدين في النظام الاقتصادي. الأسهم تمثل حصص ملكية في الشركات، بينما السندات تمثل قروضًا تلتزم الجهة المصدرة بسداد قيمتها في وقت محدد مع فائدة دورية. الأسهم هي واحدة من أشهر وأهم الأدوات المالية في الأسواق المالية. تعتبر الأسهم تمثيلًا لخصص ملكية في الشركات المساهمة. عندما يشتري المستثمر سهمًا في شركة ما، فإنه يصبح مالكًا جزئيًا في تلك الشركة. هذا يمنح حامل السهم مجموعة من الحقوق، أبرزها الحق في الحصول على نصيبه من الأرباح التي تحققها الشركة، والتي تُوزع عادةً في شكل توزيعات أرباح. كما يتيح لحامل السهم الحق في التصويت في الجمعيات العمومية للشركة، مما يعطيه دورًا في اتخاذ قرارات هامة تخص الإدارة واستراتيجيات الشركة. الأسهم تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما الأسهم العادية والأسهم الممتازة. الأسهم العادية هي الأكثر شيوعًا، ويتميز حاملوها بحقوق التصويت في الجمعية العمومية وبحق الحصول على توزيعات الأرباح عندما تقرر الشركة ذلك. الأسهم الممتازة، من ناحية أخرى، تتيح لحاملها أولوية في الحصول على توزيعات الأرباح مقارنة بحملة الأسهم العادية، ولكن في المقابل، لا يكون لهم عادةً حق التصويت في الجمعية العمومية. تعتبر الأسهم أداة تمويلية للشركات حيث تقوم الشركات بطرح أسهمها للاكتتاب العام لتوفير رأس المال اللازم لتمويل توسعاتها أو لتسديد الديون. هذا الطرح يسمح للمستثمرين بشراء أسهم وبالتالي يصبحون مالكيين جزئيين للشركة، مما يؤدي إلى تداول الأسهم في السوق الثانوية بعد الاكتتاب. تختلف أسعار الأسهم بشكل دوري، حيث تؤثر عليها مجموعة

من العوامل مثل الأداء المالي للشركة، والظروف الاقتصادية العامة، والتوقعات المستقبلية للسوق. من فوائد الاستثمار في الأسهم أن المستثمرين يمكنهم الاستفادة من مكاسب رأس المال، حيث يمكن لسعر السهم أن يرتفع مع مرور الوقت، مما يسمح لهم ببيع الأسهم بأسعار أعلى من سعر الشراء. إلا أن الاستثمار في الأسهم يحمل معه مخاطر معينة، أبرزها تقلبات السوق التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض قيمة السهم، خاصة إذا كانت الشركة تواجه صعوبات مالية أو اقتصادية. وبالتالي، يمكن أن تكون الأسهم استثمارًا عالي المخاطر والعائد في الوقت نفسه.

المبحث الثاني: تعريف جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية والغرض منها

جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية تعد واحدة من أبرز الجرائم الاقتصادية التي تؤثر سلبيًا على استقرار الأسواق المالية وشفافيتها. وتُعرف هذه الجريمة بأنها أي فعل أو تصرف يهدف إلى التأثير المصطنع على أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق مكاسب غير مشروعة أو إلحاق ضرر بالمستثمرين الآخرين. يشمل ذلك العديد من الممارسات مثل خلق طلب وهمي، نشر شائعات كاذبة، أو استغلال معلومات داخلية^٧.

الغرض من جريمة التلاعب بأسعار الأوراق المالية يختلف حسب الدوافع، ولكنه غالبًا ما يكون لتحقيق مكاسب مالية شخصية أو لتعزيز مكانة معينة في السوق. على سبيل المثال، قد يسعى البعض إلى رفع أسعار الأسهم التي يمتلكونها لبيعها بأسعار أعلى، أو خفض أسعار أسهم معينة بهدف شرائها بأسعار منخفضة^٨. هذه الأفعال تضر بالنزاهة والشفافية التي تقوم عليها الأسواق المالية، وتُضعف ثقة المستثمرين.

المطلب الأول: صور التلاعب بأسعار الأوراق المالية

تتعدد صور التلاعب بأسعار الأوراق المالية، وتشمل:

١. التداول الوهمي: يتمثل في تنفيذ صفقات بيع وشراء لنفس الورقة المالية بين أطراف متفقين مسبقًا دون وجود نية حقيقية للتداول. الهدف من ذلك هو خلق وهم بنشاط عالٍ على الورقة المالية لإغراء المستثمرين الآخرين بالتداول^٩ التداول الوهمي هو أحد أشكال التلاعب في الأسواق المالية الذي يتم عن طريق إجراء معاملات وهمية أو صورية على الأوراق المالية بهدف التأثير في سعرها أو خلق انطباع كاذب حول نشاط السوق. يعد هذا النوع من التداول من أخطر أنواع التلاعب، حيث يتمكن المتداولون من إحداث تأثيرات غير حقيقية على الأسعار دون وجود أي معاملات حقيقية تدعم تلك التحركات. يتم التداول الوهمي عادة عبر إنشاء أوامر شراء أو بيع كبيرة الحجم لا يتم تنفيذها فعليًا، وإنما يتم وضعها فقط بهدف إيهام السوق بوجود طلب أو عرض كبير على الورقة المالية^{١٠}. يهدف المتداولون الذين يمارسون التداول الوهمي إلى التأثير على باقي المشاركين في السوق عن طريق إظهار نشاط غير حقيقي، مما قد يدفعهم إلى اتخاذ قرارات استثمارية بناءً على الانطباع الكاذب الذي يتم خلقه. على سبيل المثال، إذا تم نشر أوامر شراء ضخمة على سهم معين دون أن يتم تنفيذها فعليًا، قد يعتقد المتداولون الآخرون أن هناك طلبًا كبيرًا على السهم، وبالتالي يتجهون لشراءه أيضًا، مما يؤدي إلى رفع سعره بشكل مصطنع. في حالة التداول الوهمي، لا يتسبب هذا في أي تغيير حقيقي في ملكية الأوراق المالية، بل الهدف هو التأثير على القرارات السوقية بشكل مؤقت^{١١}. تعتبر هذه الممارسات محظورة في معظم الأسواق المالية، حيث تعتبر أحد أنواع التلاعب التي تضر بالشفافية والنزاهة في الأسواق. تقرض الهيئات التنظيمية مثل هيئة الأوراق المالية في العراق والإمارات قوانين صارمة لمكافحة هذه الأنواع من التلاعب، وقد تؤدي المخالفات في هذا السياق إلى فرض غرامات مالية ضخمة أو حتى عقوبات جنائية على المتداولين المتورطين. من خلال تفعيل الرقابة الصارمة والتكنولوجيا الحديثة، تسعى هذه الهيئات إلى الكشف عن مثل هذه الأنشطة وحماية السوق من تأثيراتها السلبية^{١٢}. يمثل التداول الوهمي خطرًا على الاستقرار المالي في الأسواق، حيث يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات غير مبررة في الأسعار، مما يضر بالثقة في السوق. في حالة اكتشاف هذه الأنشطة، تتخذ الهيئات الرقابية إجراءات فورية لإيقاف هذه الأنشطة وحماية المستثمرين. تعد الرقابة المستمرة على التداولات الإلكترونية والأسواق المالية أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الهيئات التنظيمية لاكتشاف هذه الأنشطة^{١٣}. أحد أبرز الأمثلة على التداول الوهمي يمكن أن يظهر في أسواق الأسهم، حيث يقوم المتداولون بوضع أوامر بيع أو شراء وهمية على الأسهم التي لا ينوون تنفيذها. غالبًا ما تكون هذه الأوامر مدفوعة بهدف تحريك السوق في اتجاه معين دون وجود أي أساس فعلي لتلك التحركات. وبالنسبة للمستثمرين الذين يتخذون قراراتهم بناءً على هذه الأنماط الوهمية، فإنهم يواجهون خطر التورط في استثمارات خاطئة^{١٤}. ومن هنا تتبع أهمية وعي المستثمرين بهذه الأنماط المضللة، التي تتطلب منهم أن يكونوا أكثر حذرًا في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

٢. نشر الشائعات الكاذبة:

يلجأ البعض إلى نشر أخبار أو معلومات كاذبة تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم. على سبيل المثال، قد يتم نشر أخبار عن قرب تحقيق أرباح كبيرة لشركة ما، ما يدفع المستثمرين لشراء أسهمها، أو العكس^{١٥} نشر الشائعات الكاذبة هو أحد أساليب التلاعب في الأسواق المالية التي قد تؤدي إلى تغييرات غير مبررة في أسعار الأوراق المالية. يعتمد هذا النوع من التلاعب على نشر معلومات غير صحيحة أو مضللة بهدف التأثير على قرارات المستثمرين وتحفيزهم على شراء أو بيع الأسهم أو السندات بشكل عشوائي أو بناءً على معلومات خاطئة. يمكن أن يكون لهذه الشائعات تأثيرات ضارة على السوق بشكل عام، حيث

قد يتسبب تفاعل المستثمرين مع هذه المعلومات في تقلبات كبيرة في الأسعار، حتى في غياب أي تغيير جوهري في أساسيات الشركة أو الاقتصاد ككل. وتعد هذه الأنشطة غير قانونية في العديد من أسواق المال لأنها تضر بسمعة السوق وشفافيته، وبالتالي تتعرض الشركات أو الأفراد الذين ينشرون هذه الشائعات لعقوبات قانونية صارمة. يتم نشر الشائعات الكاذبة بعدة طرق، منها عبر وسائل الإعلام التقليدية أو عبر منصات التواصل الاجتماعي. في بعض الأحيان، قد يقوم أفراد أو مجموعات من الأشخاص بنشر إشاعات حول حدث ما قد يؤثر في سعر الأوراق المالية لشركة معينة، مثل إعلان عن إفلاس محتمل، أو مشاكل قانونية، أو اكتشاف منتجات جديدة. الهدف من وراء نشر هذه الشائعات هو خلق حالة من الذعر أو الإثارة بين المستثمرين. ونتيجة لذلك، قد يشهد السوق حركة غير منطقية في الأسعار على أساس هذه الإشاعات، في حين أن الوضع الفعلي لا يعكس هذا التغيير. تتطلب مثل هذه الممارسات رقابة شديدة من الجهات التنظيمية في الأسواق المالية، لضمان أن المستثمرين يتخذون قراراتهم بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة. تشير بعض الدراسات إلى أن نشر الشائعات الكاذبة قد يكون له تأثيرات أكبر على الأسواق المالية من الممارسات الأخرى للتلاعب، مثل التداول الوهمي. في حالة الشائعات، لا تقتصر التأثيرات على تغيير أسعار الأصول المالية، بل تمتد إلى التأثير على ثقة المستثمرين في السوق. عندما يكتشف المستثمرون أن المعلومات التي اعتمدوا عليها في اتخاذ قراراتهم كانت خاطئة، قد يفقدون الثقة في قدرة السوق على تقديم معلومات صحيحة وموثوقة. هذا بدوره قد يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاستثماري، ويؤثر سلباً على السيولة في السوق. كما أن استمرار الشائعات الكاذبة قد يؤدي إلى أزمة مالية أو انهيار في أسعار الأسهم بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمرين غير القادرين على التكيف مع هذه التحولات غير المتوقعة.

المطلب الثاني: جرائم أخرى ترتكب في سوق الأوراق المالية

١. الاحتيال المالي يشمل تقديم معلومات مضللة عن أداء الشركات أو إصدار تقارير مالية مغلوطة بهدف جذب المستثمرين أو التلاعب بأصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية. هذه الممارسات تؤدي إلى خسائر كبيرة للمستثمرين وثقة أقل بالسوق^٦ الاحتيال المالي هو أحد الجرائم الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الأسواق المالية. يتسم هذا النوع من الجرائم بتلاعب أو تزوير أو إخفاء حقائق مالية بهدف تحقيق مكاسب غير قانونية، ويشمل مجموعة متنوعة من الأساليب التي تتنوع من التلاعب بالحسابات المالية إلى اختلاس الأموال. في العديد من الحالات، يتم الاحتيال المالي من قبل أفراد أو مجموعات تستغل الثغرات أو غياب الرقابة الكافية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الآخرين، خاصة المستثمرين أو المؤسسات المالية. يعتبر الاحتيال المالي من الجرائم التي تضر بشكل مباشر بثقة المستثمرين في الأسواق المالية وقدرتها على العمل بكفاءة وشفافية. أحد أشكال الاحتيال المالي الأكثر شيوعاً هو "التلاعب بالحسابات المالية" والذي يتضمن تقديم معلومات مالية غير صحيحة أو مضللة لإخفاء الخسائر أو تضخيم الأرباح. هذا النوع من الاحتيال قد يتم من قبل شركات أو مسؤولين ماليين بهدف التأثير على تقييم الشركة في السوق أو خداع المستثمرين لشراء الأسهم بأسعار مبالغ فيها. في بعض الحالات، قد يتم استخدام طرق محاسبية معقدة لإخفاء الخسائر أو تحويل الأموال إلى حسابات خاصة لتغطية الفجوات المالية. وهذه الممارسات يمكن أن تضر بالاقتصاد ككل، إذ أنها تخلق انطباعاً خاطئاً عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وتؤدي إلى قرارات استثمارية غير مستنيرة من قبل المستثمرين. الاحتيال المالي يمكن أن يكون أيضاً مرتبطاً بـ "اختلاس الأموال"، وهي ممارسة حيث يقوم الأفراد أو الموظفون داخل المؤسسات المالية بسرقة الأموال أو الأصول. يحدث هذا عندما يقوم شخص ما بالاستيلاء على الأموال التي كانت مخصصة لغاية معينة أو تخص المستثمرين أو العملاء. في العديد من الحالات، قد يتم ذلك عن طريق إنشاء معاملات وهمية أو تحويل الأموال إلى حسابات خارجية بعيداً عن الرقابة. يتم اكتشاف هذه الأنشطة غالباً بعد فترة طويلة من الزمن، وقد يتسبب الاختلاس في حدوث أضرار جسيمة للمؤسسات والأفراد الذين تأثروا بهذه الأفعال غير القانونية.^٧ من أشكال الاحتيال المالي الأخرى "الاحتيال في الأوراق المالية"، حيث يتم التلاعب بالأسواق المالية لخلق فرص احتيالية للحصول على أرباح غير قانونية. يمكن أن يتضمن هذا الاحتيال نشر شائعات كاذبة حول شركة معينة لتضخيم سعر أسهمها، أو "البيع على المكشوف" بشكل غير قانوني أو التلاعب بأسعار الأصول المالية الأخرى بهدف الحصول على ربح غير مشروع. في هذه الأنواع من الأنشطة، غالباً ما يتم استخدام أساليب معقدة لتحقيق أهدافهم، مثل استخدام المعلومات الداخلية أو بيانات غير علنية للتأثير على الأسعار. يتمتع مرتكبو الاحتيال المالي عادةً بقدرة على التأثير في السوق بشكل قوي، مما يجعل من الصعب اكتشافهم في مراحل مبكرة.^٨ إضافة إلى ذلك، يشمل الاحتيال المالي "الاحتيال في القروض والتمويل" حيث يقوم الأفراد أو المؤسسات بتقديم طلبات قروض أو تمويل باستخدام معلومات مزيفة أو مخادعة. في بعض الحالات، قد يتم تقديم معلومات مالية زائفة للبنك أو المؤسسة المالية للحصول على قروض، أو قد يقوم الأفراد بالاحتيال لتجنب دفع المستحقات المالية. يمكن أن يشمل ذلك تزوير الوثائق أو تقديم بيانات غير صحيحة حول الدخل أو الأصول الشخصية للحصول على تمويلات غير مستحقة. وهذا النوع من الاحتيال قد يؤدي إلى تدمير سمعة الأفراد والمؤسسات المالية ويؤثر على السوق بشكل عام، حيث تتعرض الشركات والهيئات المالية لمخاطر كبيرة نتيجة لهذه الأنشطة الاحتيالية.^٩ إن مكافحة الاحتيال المالي تتطلب نهجاً شاملاً يتضمن تعزيز القوانين واللوائح التي تحكم الأسواق المالية. يتطلب الأمر تطوير أنظمة رقابة مالية قوية تمنع أو تكشف عن الأنشطة الاحتيالية في المراحل المبكرة. العديد من الهيئات الرقابية، مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة، تتبنى استراتيجيات فعالة لمكافحة الاحتيال المالي، مثل استخدام تقنيات تحليل البيانات المتقدمة لرصد أي أنشطة مشبوهة في الأسواق المالية. تُستخدم هذه التقنيات للكشف عن الأنماط غير الطبيعية في معاملات الأسواق، مما يساعد في التعرف على الأنشطة الاحتيالية قبل أن تتسبب في أضرار واسعة النطاق. ومع تطور الأدوات التكنولوجية، أصبحت الهيئات الرقابية تعتمد بشكل أكبر على الذكاء الاصطناعي والتحليل البياني لاكتشاف الاحتيال بشكل أسرع وأكثر دقة.^{١٠}

٢. غسل الأموال من خلال الأسواق المالية: يُستخدم سوق الأوراق المالية أحياناً كوسيلة لغسيل الأموال غير المشروعة. يتم ذلك من خلال شراء الأوراق المالية بأموال غير قانونية ثم بيعها لاحقاً لتحويلها إلى أموال شرعية^{٢١}. غسل الأموال هو عملية تهدف إلى إخفاء الأصل غير المشروع للأموال وجعلها تبدو كأنها أموال قانونية. تمثل هذه العملية تهديداً خطيراً للأمن المالي والاقتصادي، حيث تستخدم أدوات ووسائل متعددة للتغطية على مصدر الأموال غير القانونية. يُعد غسل الأموال في الأسواق المالية واحداً من أخطر الأنشطة التي يمكن أن تحدث داخل هذه الأسواق، حيث يتمكن المجرمون من استخدام الأنظمة المالية الشرعية لتنظيف الأموال المتأتية من الأنشطة غير القانونية مثل الاتجار بالمخدرات أو الفساد أو الابتزاز^{٢٢}. في البداية، يُستخدم غسل الأموال من خلال الأسواق المالية لتحقيق الهدف الأساسي وهو إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة وجعلها تبدو كأنها جاءت من أنشطة قانونية. يتم ذلك عن طريق سلسلة من العمليات المالية التي تشمل إيداع الأموال في حسابات مصرفية، تحويلها بين حسابات مختلفة، أو استخدامها في استثمارات قد تشمل شراء أسهم أو سندات أو ممتلكات أخرى. غالباً ما يتم استخدام شركات الوساطة أو البنوك لتسهيل هذه العمليات، حيث تقوم هذه المؤسسات بتنفيذ عمليات مالية مشروعة في الظاهر ولكنها تهدف في الواقع إلى تسهيل غسل الأموال. من أبرز الأساليب المستخدمة في غسل الأموال من خلال الأسواق المالية هو "الإيداع والتصفية". في هذه العملية، يقوم المجرم بإيداع الأموال غير المشروعة في حسابات مصرفية أو في استثمارات، مثل شراء أسهم أو سندات. بعد ذلك، يتم تحويل هذه الأموال عبر شبكة من الحسابات أو الشركات الوسيطة، في محاولة لتصفية الأموال وجعلها تبدو كأنها أموال ناتجة عن أنشطة قانونية. وفي العديد من الحالات، يُستخدم التلاعب في تقارير الاستثمار أو الأرقام المحاسبية لإخفاء مصدر الأموال وضمان عدم اكتشاف العملية^{٢٣}. أسلوب آخر من أساليب غسل الأموال في الأسواق المالية هو "الاستثمار في الأصول". يتمثل هذا الأسلوب في شراء أصول معينة مثل العقارات أو السلع الثمينة أو أسواق الأسهم من أجل غسل الأموال. يتم شراء هذه الأصول باستخدام الأموال غير المشروعة، ثم يتم بيعها لاحقاً للحصول على أموال تبدو مشروعة. من خلال هذه العمليات، يمكن للمجرمين تحويل الأموال غير القانونية إلى أموال شرعية من خلال الاستفادة من الأدوات المالية المتاحة في الأسواق.

المبحث الثالث: الحماية الإجرائية لسوق الأوراق المالية

إجراءات الضبط هي الخطوة الأولى في الحماية الإجرائية لسوق الأوراق المالية، وتهدف إلى الكشف عن الأنشطة غير المشروعة وضبط المخالفات التي قد تضر بالسوق أو بالمستثمرين. يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الإجراءات في منع وقوع الجرائم المالية مثل التلاعب بالأسعار أو التداول بناءً على معلومات داخلية، وضمان الالتزام بالقوانين المنظمة. في العراق، تُنشط مسؤولية الضبط بهيئة الأوراق المالية العراقية، والتي تعمل على مراقبة السوق والتحقق من الأنشطة التجارية المشتبه فيها. تتضمن إجراءات الضبط في العراق الخطوات التالية: الرصد والتتبع: تعتمد الهيئة على أنظمة إلكترونية متقدمة لمراقبة التداولات وكشف الأنماط غير الطبيعية في السوق، مثل الارتفاع المفاجئ في الأسعار أو الكميات^{٢٤} الرصد والتتبع هما عمليتان أساسيتان في المجالات المالية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمراقبة أسواق الأوراق المالية وضمان نزاهتها. يعد الرصد والتتبع جزءاً لا يتجزأ من آليات الرقابة التي تستخدمها الجهات التنظيمية لمراقبة سلوك السوق وتحديد الأنشطة غير القانونية أو الممارسات التلاعبية التي قد تضر بالنزاهة المالية للأسواق. هذه العمليات تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة بين المستثمرين والحفاظ على شفافية الأسواق المالية، كما تسهم بشكل مباشر في حماية المستثمرين من المخاطر التي قد تنشأ نتيجة للتلاعب أو الأنشطة الاحتمالية^{٢٥}. الرصد هو عملية جمع البيانات والبيانات الحية من أسواق الأوراق المالية بشكل مستمر. يشمل الرصد تتبع حركة الأسعار، حجم التداولات، وأوقات تنفيذ المعاملات، بالإضافة إلى مراقبة أي تغييرات غير معتادة في الأنماط التجارية. يتم هذا الرصد بواسطة الأنظمة الإلكترونية المتطورة التي توفرها الهيئات التنظيمية أو من خلال منصات تداول الأوراق المالية التي تجمع بيانات السوق في الوقت الفعلي. الهدف من هذا الرصد هو اكتشاف أية مخالفات أو تصرفات غير طبيعية في السوق قد تشير إلى وجود تلاعب أو استغلال غير قانوني من ناحية أخرى، يعد التتبع عملية تتضمن تتبع نتائج أو تطورات معينة على مدى فترة زمنية، بما في ذلك تحديد الأنماط غير العادية في سلوك السوق، مثل تغيير مفاجئ في الأسعار أو حجم التداولات. عادة ما يكون التتبع أكثر تعقيداً من الرصد، حيث يتم تحليل البيانات المتراكمة على المدى الطويل لتحديد أي تغييرات غير قانونية أو مشبوهة في السوق. على سبيل المثال، إذا كان هناك زيادة غير مفسرة في حجم تداول سهم معين خلال فترة قصيرة، فإن هذا قد يشير إلى حدوث تلاعب في السوق، وعليه يتطلب التتبع لتحليل السبب الكامن وراء هذه الزيادة. تتضمن عملية الرصد والتتبع في أسواق الأوراق المالية استخدام أدوات تكنولوجية متقدمة مثل البرمجيات المتخصصة التي تعمل على مراقبة التبادلات التجارية وتحليل البيانات بشكل آني. تعتمد هذه الأدوات على الخوارزميات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط التجارية وتحقيق التنبؤات بخصوص تحركات الأسعار غير العادية أو غير المبررة. وتهدف هذه الأدوات إلى الكشف المبكر عن أي محاولة لتأثير غير قانوني على السوق، سواء كان من خلال عمليات شراء وبيع مكثفة أو عن طريق نشر معلومات مضللة قد تؤثر على قرارات المستثمرين^{٢٦}. واحدة من أهم الأدوات المستخدمة في عملية الرصد والتتبع هي "أنظمة الرصد الآلي" التي تراقب وتتحقق من تنفيذ الصفقات في الوقت الفعلي. تساعد هذه الأنظمة في الكشف عن السلوكيات غير العادية مثل البيع والشراء الوهمي، أو نشر المعلومات الخاطئة التي تؤدي إلى تغيير غير طبيعي في أسعار الأوراق المالية. كما يتم استخدام تقنيات متقدمة مثل التعلم الآلي

(Machine Learning) التي تمكن الأنظمة من تعلم الأنماط التجارية وتحديد ما إذا كان هناك أي سلوك مشبوه يحدث بناءً على البيانات التاريخية. على سبيل المثال، إذا كان أحد المستثمرين يبيع كميات كبيرة من الأسهم في فترة قصيرة، قد تتداخل هذه الأنشطة مع الأنماط الطبيعية للسوق، وبالتالي يتم إصدار تنبيه للتحقيق فيها. إن عملية الرصد والتتبع لا تقتصر فقط على مراقبة أسواق الأوراق المالية بل تشمل أيضًا متابعة الأنشطة المالية لمختلف المشاركين في السوق، من المستثمرين، الشركات المدرجة، وحتى الوسطاء الماليين. من خلال متابعة سلوك هؤلاء الأطراف، يمكن للهيئات التنظيمية أن تكتشف إذا ما كان أحد الأطراف قد قام باستخدام أدوات غير قانونية للتأثير على السوق أو إذا كان هناك حالة تلاعب أو احتيال. يعتمد النجاح في هذه العملية على قدرتها في تتبع الأنماط المالية المعقدة ودمج البيانات من مصادر متعددة للحصول على صورة شاملة عن سلوك السوق.^{٢٧} من جهة أخرى، تعتبر الهيئات التنظيمية مثل هيئة سوق المال في المملكة المتحدة أو هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية من الأمثلة البارزة في استخدام الرصد والتتبع لمراقبة أسواق الأوراق المالية. هذه الهيئات تعتمد على الأنظمة المتقدمة لتتبع معاملات السوق والتأكد من أنها تتوافق مع اللوائح والقوانين المقررة. وبمساعدة الأنظمة التكنولوجية، تتمكن هذه الهيئات من التحقيق في أي شبهة تلاعب قد تحدث على مستوى الأسواق المالية. الرصد والتتبع لا يعدان أمرًا محددًا للسلطات التنظيمية فقط؛ بل إن شركات الوساطة المالية تلعب دورًا حيويًا أيضًا في عملية الرصد. حيث تقوم شركات الوساطة بمراقبة أنشطة عملائها للتأكد من عدم قيامهم بأي نشاطات مشبوهة مثل عمليات البيع والشراء الوهمية أو استخدام المعلومات الداخلية للتأثير على السوق. وقد تكون بعض شركات الوساطة مسؤولة أيضًا عن إرسال تقارير دورية للهيئات التنظيمية حول النشاطات التجارية التي قد تشكل تهديدًا للنزاهة المالية في السوق. الجانب الآخر من الرصد والتتبع هو أهمية التعليم والتوعية للمستثمرين. حيث تلعب المؤسسات المالية دورًا في توعية المستثمرين حول أهمية الشفافية والإفصاح، وتعريفهم بالأنشطة التي قد تشير إلى عمليات احتيالية. فالتعليم المالي والمراقبة الدائمة تساعد على تحسين قدرة المستثمرين في التعرف على الأفعال غير المشروعة والحد منها.^{٢٨} على الرغم من الفوائد العديدة للرصد والتتبع، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه هذه العمليات. من أبرز هذه التحديات هي كثافة البيانات وكمية المعلومات التي يجب معالجتها بشكل دقيق وفي الوقت الفعلي. إضافة إلى ذلك، هناك مسألة الخصوصية التي قد تثير بعض القضايا القانونية حول كيفية جمع البيانات الشخصية وحمايتها. كما أن قدرة الأنظمة الإلكترونية على التنبؤ بأي سلوك غير قانوني قد تكون محدودة إذا كانت الأنماط التجارية غير تقليدية أو إذا تم استخدام تقنيات جديدة لتجنب الكشف. في الختام، يعد الرصد والتتبع من العوامل الأساسية التي تساهم في الحفاظ على نزاهة الأسواق المالية. من خلال استخدام التقنيات المتقدمة لرصد سلوك السوق وتحليل البيانات، يمكن للجهات التنظيمية ضمان حماية الأسواق من الأنشطة غير القانونية والتلاعب. وبالتالي، فإن الرصد والتتبع لا يعززان فقط الاستقرار المالي، بل يعززان أيضًا من ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. التفتيش الميداني: تقوم الفرق المتخصصة بإجراء زيارات ميدانية إلى الشركات المدرجة وشركات الوساطة للتحقق من امتثالها للمعايير القانونية والتنظيمية. التفتيش الميداني هو أحد الأدوات الهامة التي تستخدمها الجهات الرقابية لضمان نزاهة أسواق الأوراق المالية والحفاظ على الامتثال للقوانين المنظمة لها. يتضمن هذا التفتيش عمليات مراقبة مباشرة لأماكن تداول الأوراق المالية والشركات المالية والوسطاء والمستثمرين، وذلك بهدف الكشف عن أية ممارسات غير قانونية أو تلاعب قد يحدث في السوق. إن التفتيش الميداني يساهم في تحقيق الشفافية وحماية المستثمرين من المخاطر المرتبطة بالأنشطة غير الشرعية التي قد تضر بسمعة السوق المالية أو تؤثر على استقرارها. يعتبر التفتيش الميداني وسيلة فعالة لضمان أن جميع الأطراف المشاركة في السوق المالي تعمل وفقًا للمعايير القانونية والأخلاقية. تقوم الهيئات الرقابية بتنفيذ هذه العمليات عبر فرق مختصة تتابع الأعمال اليومية للأسواق المالية، مثل مراقبة تداولات الأسهم والسندات، والتأكد من صحة الإفصاحات المالية، ومتابعة عمليات الوسطاء. وتشمل هذه العمليات فحص الأدلة والمستندات المالية، وتتبع النشاطات غير الاعتيادية، بالإضافة إلى استجواب الأطراف المعنية في حال وجود شبهة أو بلاغات عن مخالفات قانونية. أهمية التفتيش الميداني تكمن في أنه يتيح للجهات المعنية التأكد من أن جميع الأنشطة التجارية تتم في بيئة من النزاهة والشفافية. في هذا السياق، يمكن التفتيش الميداني أن يتخذ عدة أشكال، من بينها التفتيش في الشركات المدرجة في البورصات أو في الشركات التي تقدم خدمات مالية مثل الوساطة. يقوم المفتشون بالتحقق من مدى التزام هذه الشركات بالقوانين التي تحكم التعاملات المالية، بالإضافة إلى إجراء عمليات تدقيق للتحقق من صحة المعلومات المالية المقدمة إلى المستثمرين.^{٢٩} كما يشمل التفتيش الميداني مراقبة ومراجعة المعاملات المالية اليومية التي قد تتضمن عمليات مشبوهة مثل البيع والشراء الوهمي، الذي يتم من خلاله خلق نشاط تداول وهمي بهدف التأثير على الأسعار. يعتمد المفتشون في هذا السياق على تقنيات تحليل البيانات الحديثة التي تمكنهم من اكتشاف أي أنماط غير طبيعية في حركة الأسعار وحجم التداول. وعند اكتشاف أي نشاط مشبوه، يتم إجراء تحقيقات إضافية لمعرفة السبب وراء هذا التصرف، وفي حال ثبوت المخالفة، يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. التفتيش الميداني لا يقتصر فقط على مراقبة الأسواق المالية بشكل عام، بل يمتد أيضًا إلى مراجعة السجلات المالية للشركات المدرجة في السوق. يتم فحص التقارير السنوية والبيانات المالية الأخرى التي تقدمها الشركات للتأكد من صحتها ومن أنها تتوافق مع المعايير المحاسبية واللوائح التنظيمية. في هذا الإطار، يساهم التفتيش الميداني في كشف أية محاولات للتلاعب في البيانات المالية أو تزيف المعلومات بغرض التأثير على قرار المستثمرين أو خداعهم. يعتبر التفتيش الميداني جزءًا من منظومة الرقابة الداخلية التي تضمن التزام جميع الأطراف بالقوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق المالية. وتعد هذه الرقابة ضرورية لحماية السوق من التلاعب والاحتياطات التي قد تؤدي إلى انهيار الثقة في السوق المالية. كما أن التفتيش الميداني يعزز من فعالية الأنظمة القانونية الخاصة بأسواق الأوراق المالية، ويعمل على تأكيد التزام الشركات والوسطاء بالممارسات المهنية السليمة.^{٣٠} الجهات الرقابية مثل هيئات الأوراق المالية في مختلف الدول تمتلك صلاحيات التفتيش الميداني للتأكد من التزام الأسواق المالية

بالقوانين المعمول بها. هذه الصلاحيات تتيح للهيئات الرقابية التحقيق في الأنشطة المشبوهة، وتفتيش دفاتر الحسابات، والقيام بجولات ميدانية في الأماكن التي تشهد تداولاً للأوراق المالية. إن هذه العمليات تعتبر من الآليات المهمة في استباق حدوث الأزمات المالية، حيث تتيح للجهات الرقابية مراقبة نشاطات السوق واكتشاف أية مخالفات قد تؤثر على الاقتصاد الوطني أو تهدد استقرار السوق المالي. من الجدير بالذكر أن التفتيش الميداني يتطلب تنسيقاً بين الجهات الحكومية والهيئات الرقابية والشركات المالية، وذلك لضمان أن العملية تتم بشكل قانوني وفعال. على سبيل المثال، في بعض الحالات قد تتطلب عملية التفتيش التنسيق مع الشرطة أو أجهزة الأمن في حال كان هناك اشتباه في أنشطة غير قانونية قد تؤدي إلى جرائم مالية مثل غسيل الأموال أو الاحتيال المالي. ومن خلال هذا التعاون، يمكن الوصول إلى المعلومات الدقيقة التي تدعم التحقيقات وتساعد في فرض العقوبات القانونية المناسبة. علاوة على ذلك، يجب أن تتم عمليات التفتيش الميداني في إطار من الشفافية والحياد. من المهم أن تلتزم الجهات المعنية بحماية حقوق الأفراد والشركات المراقبة، وأن تضمن أن التفتيش لا يتم بشكل تعسفي أو غير مبرر. وفي حال وجود نتائج إيجابية للتفتيش، مثل اكتشاف مخالفات أو تلاعب في السوق، يجب أن تكون الإجراءات التالية متوافقة مع الأنظمة القانونية المعمول بها، بما في ذلك فرض العقوبات المناسبة والتحقيقات المستفيضة.^{١٢} عند الحديث عن فوائد التفتيش الميداني، فإنه لا يقتصر فقط على اكتشاف المخالفات، بل أيضاً يعزز من ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. عندما يعلم المستثمرون أن الأسواق تخضع للمراقبة المستمرة، فإن ذلك يرفع مستوى الأمان ويشجعهم على القيام بالمزيد من الاستثمارات. إن وجود بيئة مالية تتمتع بالشفافية والمصادقية يشجع على زيادة التدفقات المالية في السوق، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي. من جهة أخرى، يمكن أن تواجه عملية التفتيش الميداني بعض التحديات. من أبرز هذه التحديات هو حجم البيانات الضخم الذي يتم تحليله خلال عمليات التفتيش. كما أن تطور التقنيات المستخدمة في التلاعب المالي قد يجعل من الصعب اكتشاف المخالفات بشكل فوري. في هذه الحالات، قد تتطلب عملية التفتيش الميداني التعاون مع خبراء في التحليل المالي أو استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات بشكل أكثر دقة وسرعة.

الذاتة:

في ختام هذا البحث، نجد أن جرائم أسواق الأوراق المالية هي واحدة من التحديات الكبيرة التي تواجه النظام المالي في أي دولة. هذه الجرائم تتنوع بين التلاعب بالأسواق، الاحتيال المالي، غسيل الأموال، وجرائم أخرى تتعلق بالإفصاحات المالية المضللة. ولضمان حماية الأسواق المالية وضمان العدالة في التعاملات المالية، من الضروري أن يتوفر نظام قانوني فعال مع آليات صارمة للتحقيق والمراقبة. كما أن محاكمة الأفراد المتورطين في هذه الجرائم تتطلب شفافية كاملة ومبدأ العدالة، حيث يجب أن تحترم حقوق المتهمين ويجب أن تُنفذ الأحكام بناءً على أدلة قوية وأسس قانونية واضحة. إن التعاون بين الهيئات القضائية والرقابية وتطوير الأدوات التشريعية تساهم بشكل كبير في تعزيز النظام المالي وحمايته من الممارسات غير القانونية.

التائج:

١. توافر إطار قانوني متكامل: يتضح من خلال البحث أن القوانين المتعلقة بجرائم أسواق الأوراق المالية قد تطورت بشكل كبير في العديد من الدول، خاصة في الإمارات والعراق. تبرز أهمية هذه القوانين في حماية الأسواق من الأنشطة غير القانونية، مما يساهم في تعزيز الثقة في الأسواق المالية.
٢. دور المحاكم والهيئات الرقابية: المحاكم الاقتصادية أو التجارية تلعب دوراً أساسياً في محاكمة هذه الجرائم، حيث تتخذ قرارات بناءً على الأدلة القانونية، وهذا يتطلب أحياناً التنسيق مع هيئات الرقابة المالية. مبدأ الشفافية والعدالة هو الأساس في هذه المحاكمات لضمان أن تكون الإجراءات واضحة، علنية، ومستقلة عن أي تأثيرات خارجية.
٣. أهمية التحقيقات المبكرة: من خلال تحليل آليات التحقيق، تبرز أهمية الرصد والتتبع الدقيق للأنشطة المشبوهة في أسواق الأوراق المالية. عمليات التحقيق الفعالة تساهم في سرعة الوصول إلى الأدلة وتحديد الأطراف المتورطة في الجرائم، مما يعزز من فعالية الإجراءات القانونية.
٤. التعاون بين المؤسسات: التعاون بين الهيئات القضائية والرقابية هو من العوامل الحاسمة في مكافحة الجرائم المالية في أسواق الأوراق المالية. هذا التعاون يضمن تنفيذ العقوبات بشكل فعال ويعزز من سلامة الأسواق.

التوصيات:

١. تعزيز التشريعات المالية: يجب على الدول تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بالأسواق المالية لضمان كفاءة النظام المالي وحمايته من الجرائم. ينبغي تشديد العقوبات على جرائم التلاعب بالأسواق والإفصاحات المالية المضللة لمواجهة التحديات المعاصرة.
٢. تعزيز التعاون بين الهيئات الرقابية والقضائية: من المهم أن تستمر هيئات الرقابة المالية في تعزيز التعاون مع المحاكم لضمان تطبيق العدالة والمساواة في محاكمة الجرائم المالية. التعاون المشترك يساهم في مكافحة الفساد وتحقيق العدالة في أسواق الأوراق المالية.
٣. توفير التدريب المتخصص: من الضروري توفير التدريب المتخصص للقضاة، المحامين، والمحققين بشأن الجرائم المالية وأسواق الأوراق المالية. هذا يساعد على ضمان أن تكون المحاكمات دقيقة ومتوافقة مع القوانين الحديثة والتطورات المالية.
٤. استخدام التكنولوجيا في التحقيقات: ينبغي استخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة أسواق الأوراق المالية واكتشاف الجرائم المالية. تساهم أدوات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة في تعزيز قدرة الهيئات الرقابية على رصد الأنشطة المشبوهة وتحليلها بسرعة.

٥. تعزيز الشفافية: يجب أن تكون الإجراءات القانونية المتعلقة بالأسواق المالية شفافة وعلنية، مما يعزز من ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق. الشفافية في الإجراءات القضائية تسهم في الحد من الفساد وضمان محاكمة عادلة لكل المتهمين.

المصادر

١. احمد هاني مختار ، أجنده رجال الأعمال في قانون سوق رأس المال ، بلا نشر ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٥.
٢. فتحي محمد أنور ، أحكام ومبادئ القانون للمنازعات الاستثمارية والتجارية والتكنولوجية إمام المحاكم الاقتصادية ، الطبعة الأولى دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠.
٣. أسامه احمد شوقي المليجي ، التنفيذ الجبري على الأوراق المالية التي تصدرها الشركة المساهمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٢.
٤. احمد هاني مختار ، أجنده رجال الأعمال في قانون سوق رأس المال ، مصدر سابق، ص ٦٢.
٥. احمد هاني مختار ، أجنده رجال الأعمال في قانون سوق رأس المال ، مصدر نفسه، ص ١٦.
٦. . عبد الفتاح مراد ، موسوعة البنوك ، المرجع السابق ، ص ٧٧٥
٧. . محمد الشحات الجندي ، معاملات البورصة في الشريعة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٧٧
٨. راشد علوي، د.، مركز البحوث القانونية، جريمة التلاعب في الأسواق المالية، مجلة الخطير، القاهرة، ١٩٧٠.
٩. ربيع محمد عماد، د.، المشهداني أحمد محمد، د.، الجنائي والقصد الجنائي في البورصات المالية، مجلة الرافدين، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٥، ١٩٩٩.
١٠. احمد أبو ألوفا ، التحكيم الاختياري و الإجباري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣ .
١١. احمد مخلوف ، المطول في شرح قانون التجارة المصري والبورصة المصرية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
١٢. أسامه احمد شوقي المليجي ، التنفيذ الجبري على الأوراق المالية التي تصدرها الشركة المساهمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤
١٣. القاضي شاكر محمود النجار ، قواعد المرافعات و الإثبات ، مكتبة الصباح للتحضير الطباعي ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ٢٠٠٠
١٤. عبد الجواد، محمد عوض، علي إبراهيم الشديقات. الاستثمار في البورصة (أسهم، سندات، أوراق مالية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦.
١٥. الطوابي، محمد أحمد حلمي. البورصات وسوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١.
١٦. طارق، عبد العال حامد. المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.
١٧. طاحون، نصر علي. إدارة محافظ الأوراق المالية، دراسة تأصيلية لبورصات الأوراق المالية والمحافظ المالية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
١٨. صالح، صالح. المنهج التتموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
١٩. الشنقيطي، محمد أمين ولد غالي. الاجتهاد وتطبيقاته المعاصرة في مجال الأسواق المالية، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٠. الشمري، ناظم محمد نوري وآخرون. أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

هوامش البحث

١. احمد هاني مختار ، أجنده رجال الأعمال في قانون سوق رأس المال ، بلا نشر ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٥.
٢. فتحي محمد أنور ، أحكام ومبادئ القانون للمنازعات الاستثمارية والتجارية والتكنولوجية إمام المحاكم الاقتصادية ، الطبعة الأولى دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠.
٣. أسامه احمد شوقي المليجي ، التنفيذ الجبري على الأوراق المالية التي تصدرها الشركة المساهمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٢.
٤. احمد هاني مختار ، أجنده رجال الأعمال في قانون سوق رأس المال ، مصدر سابق، ص ٦٢.
٥. احمد هاني مختار ، أجنده رجال الأعمال في قانون سوق رأس المال ، مصدر نفسه، ص ١٦.
٦. عبد الفتاح مراد ، موسوعة البنوك ، المرجع السابق ، ص ٧٧٥

٧. القاسم، ٢٠٢١، ص. ١٣٢.
٨. علي، ٢٠٢٠، ص. ٨٥.
٩. النعيمي، ٢٠٢٠، ص. ٧١.
١٠. قاسم، ٢٠٢٠، ص. ١١٤.
١١. سليمان، ٢٠١٩، ص. ٨٨.
١٢. عبد الله، ٢٠٢١، ص. ١٥٩.
١٣. قاسم، ٢٠٢٠، ص. ١١٦.
١٤. سليمان، ٢٠١٩، ص. ٩٢.
١٥. عيسى، ٢٠٢١، ص. ٩٦.
١٦. عبد الله، ٢٠٢٠، ص. ٩٣.
١٧. راشد علوي، د.، مركز البحوث القانونية، جريمة التلاعب في الأسواق المالية، مجلة الخطير، القاهرة، ١٩٧٠.
١٨. ربيع محمد عماد، د.، المشهداني أحمد محمد، د.، الجنائي والقصد الجنائي في البورصات المالية، مجلة الرافدين، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٥، ١٩٩٩.
١٩. د. احمد أبو ألوف، التحكيم الاختياري و الإجباري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٣ .
٢٠. د . احمد مخلوف ، المطول في شرح قانون التجارة المصري والبورصة المصرية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٢١. الربيعي، ٢٠٢٢، ص. ١٠٧.
٢٢. أسامه احمد شوقي المليجي ، التنفيذ الجبري على الأوراق المالية التي تصدرها الشركة المساهمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٢٣. القاضي شاكر محمود النجار ، قواعد المرافعات و الإثبات ، مكتبة الصباح للتحضير الطباعي ، الطبعة الأولى ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
٢٤. عبد الله، ٢٠٢٠، ص. ١٥٠.
٢٥. عبد الجواد، محمد عوض، علي إبراهيم الشديقات. الاستثمار في البورصة (أسهم، سندات، أوراق مالية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦.
٢٦. الطوابي، محمد أحمد حلمي. البورصات وسوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١.
٢٧. طارق، عبد العال حامد. المشتقات المالية (المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥.
٢٨. طاحون، نصر علي. إدارة محافظ الأوراق المالية، دراسة تأصيلية لبورصات الأوراق المالية والمحافظ المالية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣.
٢٩. صالح، صالح. المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٣٠. الشنقيطي، محمد أمين ولد غالي. الاجتهاد وتطبيقاته المعاصرة في مجال الأسواق المالية، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٨.
٣١. الشمري، ناظم محمد نوري وآخرون. أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.